وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين بخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالاخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب
تقديريا ولا الواو لانها اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بيا المتكلم وانما قال
ليدل الخ ليخرج نحو كرسي فاذا قلت بغدادي فقد الحقت اخره اليا المشددة
ليكون معناه الشي المنسوب الى بغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف
من وجهين الاول انه يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثاني ان الذي
الحق آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد وجواب الاول
انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عن اليا وان لم يصدق
ماذكر منع تعريف احدهما على الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر وعن الثاني
انه من الظاهر البين ان المراد بالملحق باخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب
اليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة وهو المنسوب اليه فقط
فظهر انهما ليسا واحدا ثم اعلم ان اعتراضه الثاني يدل على انه توهم ان الضمير
في قوله ليدل عايد الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عايد الى الالحاق الذي يفهم
من قوله الملحق ان قري باليا وان قري بالتا فهو عايد الى اليا المشددة اي
ليدل الالحاق او اليا المشددة على نسبة الملحق الى المجرد عن اليا والصواب
ان يقال الضمير يعود الى المجموع المركب من المنسوب اليه ومن اليا المشددة وهو
الملحق باخره اليا بالمعنى المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكره الشارح واعترض باعتباره
وقياسه حذف تاء التانيث مطلقا وزيادة التثنية والجمع الا علما
قد اعرب بالحركات فلذلك جاء قنسري وقنسريني لما غيرت النسبة
الاسم عن مدلوله الى اخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم بلد ودمشقي
اسم الرجل المنسوب اليه وغيرته النسبة من حال الى حال لانه كان عريا عن اليا
فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار عليها طرقت الى الاسم تغييرات شتى

وتلك

وتلك التغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد فيه كلامهم ومعدولة عن
ذلك ثم ان المص قدم التغييرات القياسية وبعد الفراغ منها اشار الى غير القياسية
اما القياسية فمنها حذف تاء التانيث وهو واجب لانك اذا نسبت رجلا
الى صنا وبة فلو بقيت تاء التانيث لكنت مونثا المذكر ولا يرد عليه ما قيل من
ان التانيث المنسوب اليه لا التانيث المنسوب لان المراد انهم استكرهوا اثبات
تاء التانيث في وصف المذكر وايضا يلزم اجتماع التانيثين في نسبة مونث
الى مونث نحو امراة بصرتية وايضا استكرهوا وقوع تاء التانيث وسطا
وانما قيد بالتا لان الالف لا يجب حذفها لان التا علم للتانيث وليس الالف كذلك
ثم اذا حذفت تاء التانيث وادخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة
مونث وجب ادخال التا بعد اليا نحو امراة بصرية وهذا غير ذلك ومنها
حذف زيادة التثنية والجمع المصحح اذا لم يسم بهما فالنسبة الى ضاربان وضاربون
ضاربي لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فتقع الزيادة ضايعة لانك لو قلت
ضاربانى وضاربوني لجمعت على الكلمة اعرابين احدهما بالحروف والثاني بالحركة
اما اذا سمي بهما فلا يخلو اما ان تعربه اعراب المفردات كما تقول قنسرين حال
الرفع او يجريه في الاعراب على ما كان عليه كما تقول في حال الرفع قنسرون فعلى
الاول تثبتهما لانك اخرجتها عن احكامها التي كانت لها فكانها لغير التثنية
والجمع كما في عمران وغسلين وعلى الثاني تحذفهما لان احكامها باقية وقنسرين
علم بقعة غير منصرف للعلمية والتانيث وبفتح الثاني من نحو نمر ودئل
وفعل
نجلا وفعلي على الافصح وبحذف اليا والواو من فعيلة وفعولة بشرط
صحة العين ونفي التضعيف كحنفي وشنائي هذا شروع في سائر
اقسام التغييرات القياسية فتقول الاسم الذي يراد النسبة اليه اما ان يكون
جمعا اولا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مركبا اولا فان لم يكن مركبا فاقسامه
المذكورة في الكتاب اربعة الاول ان يكون في الاسم كسرة بحيث اذا نسب اليه ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)